## سبعة مليارات ريال و٤٠ مليون دولار لتنفيذ ١٢ مشروعاً للطرق في ذمار

■ ذمار/سبأ/..

كرس اللقاء الذي عقد أمس بمحافظة ذمار برئاسة الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة وضم اللجنة المنبثقة عن لجنة الخدمات بمجلس النواب برئاسة الأخ ناجي صالح القوسي لمناقشة واستعراض مستوى تنفيذ وإنجاز المشاريع التنموية المعتمدة في البرنامج الاستثماري خلال العام ٢٠٠٤م وسير تنفيذ مشاريع الطرق بالمحافظة ومشاريع تحسين مدينة ذمار.

وفي اللقاء الذي حضره أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظة وممثلو عدد من الأجهزة والمكاتب التنفيذية والخدمية بالمحافظة تطرق الأخ المحافظ إلى مستوى تنفيذ مشاريع الطرق التي تنفذ حالياً والهادفة إلى ربط مديريات المحافظة ببعضها البعض ، كما ستربط محافظة ذمار بالمحافظات المجاورة بما من شأنه خدمة النشاط السكاني والزراعي والاقتصادي بالمحافظة .. موضحاً بأن عدد مشاريع الطرق الجاري تنفيذها ١٢ مشروعاً بتكلفه تزيد عن ٧ مليارات ريال و ٤٠ مليون دولار أهمها مشروع طريق ذمار الحسينية بطول ٢٥١ كيلومتراً بتكلفة ٤٠ مليون دولار بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومشروع طريق ذمار بيتون مارب بطول ٩٥ كيلومتراً بتكلفة ١ر١مليار ريال بتمويل حكومي ، والمرحلة الثانية من مشروع طريق مدينة الشرق عتمه لدليل بطول ٥٧ كيلومتراً بتكلفة مليار ريال بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية.

وأشار الدره إلى أن مشاريع تحسين مدينة ذمار خلال العامين الماضيين بلغت أكثر من ٤٠مشروعاً تشمل مشاريع رصف وسفلتة وإنارة عدد من الشوارع بتكلفة تزيد عن ٣ مليارات ريال و ٥٠٠ الف دولار منها ٧ مشاريع رصف بالأحجار لشوارع المحل والحوطة وحي المدرسة الشمسية والجراجيش بتكلفة ٢٠٧ ملايين ريال و ٥٠٠ الف دولار ومشروع رصف شوارع منطقة فراح بتمويل من المجلس المحلي للمديرية و٨مشاريع سفلتة للمدخل الشمالي والمدخل الغربي وعدد من الشوارع الرئيسية بتكلفة ١ر٢ مليار ريال و٥ مشاريع للانارة.

كما يجري حالياً تنفيذ مشروع سفلتة عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية في مدينة ذمار عاصمة المحافظة بتكلفة تقدر بمليارين ريال تشمل جميع الشوارع الرئيسية الواقعة بين شارع صنعاء – تعز والمجمع الحكومي.

من جانبه أكد الأخ ناجي صالح القوسي رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب على مهام اللجنة في مراجعة مستوى سير تنفيذ المشاريع وخصوصا مشاريع الطرق في إطار الدور الرقابي والإشرافي لمجلس النواب.

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس النواب في المحافظة.

### عبر موانئ عدن والحديدة والصليف

## تصدير ١٠٢ طن من المنتجات اليمنية واستيراد ٣٧,٩ الف طن من المواد الغذائية

■ ،، عدن/ سبأ/..

صدر أمس عبر ميناء عدن /١٠٢/طن من البسكويت والعطور والصابون والبيض الى عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

وأوضح الاخ/عبده نعمان سعيد–نائب مدير عام ارصفة المعلا لشؤون الحاويات لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بان شحنة البسكويت شملت /٢٦/ طناً من البسكويت و/٢٥/ طناً من اطباق البيض تم تصديرها الى اثيوبيا في حين صدرت شحنة من العطور تقدر ب /٢٥/ طناً الى ليبيا اضافة الى تصدير ٢٦// طنا من الصابون الى كينيا . فيما استقبل الميناء أمس /٢٢٠/ حاوية بضائع متنوعة الى الاسواق اليمنية.

الى ذلك وصلت امس الى ميناء الحديده اربع سفن تجارية تحمل على متنها ٢٣٨٠٠ طن من السكر والنفط بالاضافه الى ٦٠٧ حاويات تحتوي على بضائع مختلفة . وافادت الاحصائية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ بالحديدة بأن السفينة/ الكيس/ تحمل ١٤٨٤٧ طنا من السكر فيما تحمل السفينة/ المسيلة/ ٧٨٥٣ طنا من النفط وتحمل السفينتان / كيب اسبير ، هاتسو بريما / ٦٠٧ حاويات تحتوي بضائع متنوعة، فيما تنتظر سفينتان تجاريتا ن في الغاطس دورهما لافراغ حمولتهما والمقدرة / ٦٥٦٣ / طناً من النفط .

من جهة اخرى وصلت الى ميناء المخا امس سفينتان تجاريتان تحملان على متنيهما كميات من المواشي .. كما وصلت الى ميناء الصليف السفينة التجارية /ايروكوزا / تحمل على متنها ٢٣٠٨٧ طنا من القمح والذرة الشامية .

### بتكلفة ٦٤٠مليون ريال:

## إقرار تنفيذ ثمانية مشاريع خدمية في الحديدة

■ الحديدة /سبأ/

أقرت الهيئة الادارية للمجلس المحلي بمحافظة الحديدة في اجتماعها أمس برئاسة الأخ محمد صالح شملان محافظ المحافظة تنفيذ ٨ مشاريع خدمية ، منها ٦ مشاريع في مدينة الحديدة ، وتتمثل هذه المشاريع في سفلتة وانارة ورصف وتوسعة لعدد من شوارع المدنية ، ومجمعين حكوميين في مديريتي الزيدية ، وبيت الفقيه بتكلفة اجمالية ٦٤٠ مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي بالمحافظة.

وأشار الأخ المحافظ إلى أهمية تنفيذ هذه المشاريع لتحسين المدينة وإظهارها بالمظهر اللائق لمواكبة التطورات التي تشهدها بلادنا لاستكمال البنية التحتية لعواصم المحافظات .. مشددا على ضرورة التقيد بالمواصفات المعتمدة وانجاز تنفيذ هذه المشاريع في أوقاتها المحددة وطبقا للمواصفات المتفق عليها .

## الصناعة التحويلية في اليمن.. المعوقات والحلول

الحلقة الأولى

د / عبدالواحد العفوري●

■ يقاس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية بالمستوى الذي يكون كل منها قد بلغه (وراكمه عبر الزمن) من إمكانيات صناعية، وما يرتبط به من معارف تقنية ومقدرة على التطوير والتحسين والارتقاء بمستويات المهارة الإنتاجية والجودة بل وعلى إحداث طفرات نوعية في المستويات التقنية من وقت لآخر، فضلا عما يكون القطاع الصناعي قد حققه من حيث حجم الإنتاج وحصته من الناتج المحلي الإجمالي وما يوفره من فرص عمل وفرص استثمار وما إلى ذلك.

ولا تقتصر أهمية التنمية الصناعية على مجرد ما ذكر أعلاه فحسب، بل ولأنها بالأحرى المرتكز الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والعامل المحفز لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني على التطور والنماء، فبسبب ما يتميز به قطاع الصناعات التحويلية عن قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي الأخرى من حيث اتساع نشاطه، كونه يعود إلى تعاطيه مع إنتاج عدد لا محدود من وسائل الإنتاج والسلع الاستثمارية (آليات ومعدات وتجهيزات) والمعمرة والاستهلاكية، وبسبب قدرته على تحريك وتنمية النشاط ليس في قطاع الإنتاج الأولى (زراعة، أسماك، تعدين) فسحب، بل وفي قطاعات الإنتاج الخدمي وحتى في مجالات الاقتصاد الحديث المتمثل بقطاعات المعلومات والاتصالات والتقنية العالية، من خلال ما يوجده من روابط أمامية وخلفية مع مثل تلك القطاعات. هذا مع العلم بأن قدرته التحفيزية تلك تتعاظم طرديا مع ما يحققه على مستويات التطور التقني وتنوع النشاط الإنتاجي والكفاءة الاقتصادية.

وليس ثمة من شك في أن الاقتصاد اليمني مثله في ذلك مثل اقتصادات العديد من دول العالم النامي، ومجمل مجموعة أقل الدول نموا يشتمل على قطاع صناعي ناشئ لم يتجاوز بعد مرحلة صباه المبكرة، بما يعنيه ذلك من سمات تتمثل بتدني حجوم الإنتاج ومحدودية نطاق التنوع الإنتاجي وتدني مستويات الإنتاجية والجودة وانخفاض القدرة التنافسية، مما يجعله فريسة سهلة لن تتمكن من الصمود أمام تيارات التجارة العالمية في المستقبل المنظور، وذلك إذا لم تتخذ بشأنه الإجراءات التصحيحية والوقائية في أسرع وقت ممكن. ذلك أن قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالذات، ينفرد عن سائر قطاعات الأعمال والاستثمار الأخرى بكونه الأكثر تضررا ببعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلتي التثبيت الاقتصادي وتحرير التجارة والأسرع تعرضا لمخاطر العولمة الاقتصادية. هذه المخاطر التي بدأت بشائرها بالظهور فعلا وهي مرشحة للتعاظم والاحتداد بفعل ما يرتقب أن يسفر عنه نظام تحرير التجارة من تدفقات صناعية جاهزة ونصف مصنعة تمتاز بخصائص السمعة المكتسبة وانخفاض التكاليف بشكل يمكن أن يهدد الصناعات القائمة بالدمار ويسد المنافذ أمام فرص الاستثمار المحتملة في المستقبل.

وبناء على ما تقدم، يصبح قطاع الصناعات التحويلية جديرا بكل رعاية واهتمام من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية وأقلها نموا وما يرتبط بها من استراتيجيات تنحو إلى مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة، ليس لكونها تمثل التزاما أدبيا وأخلاقيا وقيمة إنسانية فحسب بل ولدورها في تحقيق نمو مستدام في الاقتصاد والتجارة الدوليين في الأمد الطويل.

هذا، ويذكر أن البدايات الأساسية للنشاط الصناعي الحديث في اليمن تعود إلى مطلع السبعينيات من القرن الماضي فحسب. وعلى مدى عقدين من الزمن شهد القطاع الصناعي تطورا ملموسا وإن كان ذلك قد تحقق وفقا لاستراتيجية إحلال الواردات وضمن ظروف اتسمت بارتفاع معدلات الحماية للمنتج المحلي. وكان من المؤمل أن تتواصل إنجازات القطاع الخاص الصناعي كما ونوعا. خلال عقد التسعينات غير أن ذلك لم يتحقق للعديد من الأسباب سنستعرض أهمها فيما بعد. وقد كان تباطؤ الإنتاج الصناعي أكثر جلاء خلال النصف الثاني من العقد المذكور حيث تفيد بيانات الحسابات القومية، بأنه على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي مقدرة بالأسعار الجارية من نحو ٧٢,٩ مليار (٦٤,٣٢) للصناعات التحويلية غير النفطية) في ١٩٩٥م إلى نحو ١٠٣,١مليار ريال ( ٦٧,٦٩) مليار للصناعات غير النفطية عام ٢٠٠٠م فإنه يلاحظ ما يلي:

(١) أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية قد هبط من نحو (١٤,٣٪) خلال الفترة إلى نحو (٧,٥٪) من مجمل الناتج المحلي الإجمالي. فيما سجلت الصناعات التحويلية غير النفطية انخفاضا أكثر جلاء – من نحو (١٢,٦٪) إلى مجرد (٤,٩٪) من مجمل الناتج المحلي الإجمالي بين العامين المذكورين على التوالي.

(٢) أن معدل النمو الحقيقي لم يتجاوز ما يقدر بنحو (٢,٤٪) في السنة في المتوسط بالنسبة لمجمل قطاع الصناعات التحويلية و (٣,١٪) في المتوسط بالنسبة للصناعات غير النفطية خلال الفترة المذكورة أي فترة الخطة الخمسية الأولى التي استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي مقداره (٨٪) و (٩,٢٪) لكل منهما على التوالي.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن عدد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية كان قد ازداد من نحو (١٣٨) ألف مشتغل إلى نحو (١٣٥) ألف مشتغل بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على التوالي. بيد أن حصة القطاع من إجمالي قوة العمل المشتغلة قد انخفضت من نحو (٤٪) إلى نحو (٣,٧٪) بين العامين المذكورين الأمر الذي يدلل على عجز القطاع عن تحقيق أهداف التشغيل المرجوة منه.

لم يكن الإخفاق في تحقيق الأهداف المرجوة، أو حتى الاقتراب منها بقدر معقول ، مما يمكن أن يعزى إلى مبالغة في تحديد مقدار النمو المستهدف. فقد كانت الشواهد المستقاة من الأداء التاريخي ومما يتوافر عليه القطاع من فرص في توسيع الطاقات القائمة وتنويع النشاط لأغراض إشباع الطلب المحلي أو للتصدير، تشير إلى ما يبرر ذلك. وعلى الرغم من نشوء طاقات صناعية متعددة خلال الفترة ، إلا أن فروعا عديدة قد شهدت هبوطا في حجم إنتاجها، الأمر الذي يفسره توقف عدد من المنشآت عن العمل ، فيما هبطت معدلات استغلال الطاقة القائمة لدى الكثير منها وذلك لأسباب تتصل أساسا بانخفاض الطلب الكلي من جهة وظاهرة التهريب التي استفحلت في السنوات القليلة الماضية، فضلا عما أفرزته السياسات الكلية من سلبيات أسهمت في خفض القدرات التنافسية للمنتجات اليمنية.

### ثانيا: الصعوبات

يمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: ضعف القاعدة الصناعية المحلية

حيث يشكل هذا الضعف أحد العوائق الرئيسية التي لامناص من التعامل معها بجدية وموضوعية لتيسير السبل أمام قطاع الصناعات التحويلية للتطور والنماء. ويستدل على هذا الضعف من خلال استعراض الخصائص الرئيسية للقطاع والمتمثلة من بين أمور أخرى بحجم الإنتاج الصناعي ودرجة التنوع في الإنتاج ومستوى التعقيد أو البساطة للعمليات الصناعية ونسبة القيمة المضافة المتولدة محليا ومؤشرات حجم المنشأة وما إليها. وفيما يلي استعراض سريع لأهم خصائص قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية التي تدلل على خاصية ضعف القاعدة الصناعية في البلاد:

(١) تدني حجم الإنتاج الإجمالي وبالتالي القيمة المضافة المتولدة عن هذا القطاع ، فبالإضافة إلى ما ورد أعلاه من مؤشرات تؤكد على ضآلة مساهمة الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي وحصتها من قوة العمل المشتغلة. تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن البيانات الرسمية لعام ٢٠٠٠ تؤكد على أن قيمة الإنتاج الكلي والناتج الصافي بالأسعار الجارية لم تزد عما مقداره (١٠٦٣) مليون و (٤٢٣) مليون دولار على التوالي. وهو مؤشر آخر يبرهن على محدودية النشاط الصناعي في البلاد، ليس قياسا إلى حجم الإنتاج الصناعي لدول عربية أخرى، بل وحتى لمنشأة صناعية متوسطة الحجم في دول غربية وفي العديد من دول العالم النامي.

(٢) واستطرادا يتبدى ضعف القاعدة الصناعية من هامشية الصادرات الصناعية التي لا تشكل– وفقا لبيانات ١٩٩٩ – إلا ما نسبته ١,٣٪ من حجم الصادرات الكلي التي تتبوأ صادرات النفط الخام فيها مركزا مهيمنا. كما تجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أن قيمة الصادرات الصناعية لا تكاد تصل إلى نحو ١,٨٪ من جملة قيمة المستوردات الصناعية من العالم الخارجي. ومما من شك في أن تردي النشاط التصديري إلى هذا الحد ، يعود إلى عوامل عديدة لعل من بين أهمها تدني الإنتاج الصناعي السالف ذكره أعلاه ومحدودية تنوع المنتجات الصناعية المحلية، والافتقار إلى بنية تحتية للتصدير وما إليها.

ومع ذلك لعله من الإنصاف أن نشير إلى عامل آخر في هذا الشأن . ذلك أن اهتمام القطاع بالتوجه نحو الخارج لم ينشأ إلا حديثا. ويعود هذا في الأساس إلى أسباب تمت لاستراتيجية إحلال الواردات التي دأبت البلاد على انتهاجها خلال العقود الماضية وما انطوت عليه مثل تلك الاستراتيجية من انكفاء على الذات وصرف النظر عن البحث في شروط وإمكانيات تنمية الصناعات التصديرية والتفتيش عن مجالات الميزة النسبية أسهمت في صرف النظر عن الاهتمام بمتطلبات تنمية الصادرات كمحور مكمل أو بديل.

ومع ذلك لم تسفر مثل تلك البيئة عن تمكين النشاط الصناعي من اكتساب ما يكفي من الزخم وقوة الدفع التي تؤهله لمواجهة نسبة عالية من حجم الطلب على السلع الصناعية بأصنافها وتنوعاتها المختلفة.. وظل الاقتصاد يعتمد بدرجة عالية على المستوردات الصناعية على اختلاف أنواعها وأغراضها.

(٣) ويعد ضيق نطاق التنوع في الإنتاج الصناعي إحدى الخصائص المقيدة لنمو النشاط الصناعي . فباستعراض التركيب الهيكلي للناتج الصناعي (عدا تكرير النفط) لعام ٢٠٠٠ نجد أن الصناعات الغذائية تستحوذ على نحو ٣٥,٢٪ من مجمل الناتج للصناعات التحويلية . وبإضافة حصة صناعة السجائر إليها يتضح أنهما تسهمان معا في توليد ما يربو على نصف الناتج الصناعي (٥١٪) . أما المنتجات الإنشائية (مواد البناء) فتأتي بالدرجة الثانية وبحصة مقدارها نحو ٢٠,٤٪ فمنتجات المعادن المشكلة (ورش صناعات الأبواب والنوافذ من مادتي الحديد والألمنيوم) (٦,٦٪) فيما يتوزع الباقي على سائر الفروع الصناعية الأخرى. ومن الواضح أن مثل هذا التركز يعود أساسا إلى عوامل عديدة لعل أهمها: احتياج مثل هذه الصناعات إلى فن تكنولوجي بسيط نسبيا وتدني مستويات المهارة لدى قوة العمل الصناعية.

(٤) ومن جهة أخرى يلاحظ ارتفاع درجة اعتماد القطاع على الخارج. ففي الوقت الذي يكون اعتماده هذا فيما يتعلق بتوفير احتياجاته من الآلات والمعدات وقطع الغيار اعتمادا كليا، نجد أن استيراده لمستلزمات الإنتاج يبلغ نسبة مرتفعة تتراوح بين ٧٠–٨٠٪. هذه الحقيقة تدل بجلاء على هشاشة علاقات الترابط والتشابك بين القطاع الصناعي والقطاعات الأولية( زراعية، أسماك، تعدين) بل وضمن فروع وصناعات القطاع ذاته . هذا علما بأنه بقدر ما تقوى مثل هذا الروابط وتتعزز بقدر ما تأخذ الهياكل الأساسية الصناعية في الاقتراب من حدود الكمال. ذلك أن الأولى تعد بمثابة شرط لتحقيق التحسن في البنى التحتية للصناعة واستكمال له في الوقت ذاته.

وللتدليل على ضعف الروابط، حسبنا أن نلقي نظرة سريعة عل فرع الصناعات الغذائية وعلى ما يتمتع به من روابط خلفية. فباستثناء صناعة تعليب الأسماك المحدودة الحجم والأثر، نجد أن الصناعات الغذائية تعتمد على المدخلات المستوردة اعتمادا يكاد يكون كليا وذلك لأسباب تعود إلى عجز القطاع الزراعي عن إنتاج فوائض للتصنيع (أو لارتفاع أسعارها كثيرا عن مستوى أسعار بدائلها المستوردة – كما في حالة الذرة الرفيعة المستخدمة في صناعة الأعلاف) من جهة، وإلى انعدام الصناعات الأساسية والتكميلية التي يمكن أن تمد الصناعة الغذائية بحاجتها من لوازم التعبئة والتغليف (علب وحاويات من الصفيح أو الزجاج أو الكرتون) وقطع الغيار وما إليها.

وبالمثل ، تبدو الروابط الخلفية مع قطاع التعدين في غاية الضعف هي الأخرى إذ أن العلاقة بين القطاعين تتوقف عند صناعات تكرير النفط والاسمنت والملح الحجري وذلك على الرغم من ثبوت توافر ثروات مطمورة من العديد من المعادن الإنشائية والصناعية والنفيسة لم تستكمل بشأنها خطوات الاستكشاف والتنقيب ودراسة جدوى اقتصاديات كل منها، هذا فضلا عن ما يوفره مورد الغاز الطبيعي من فرص لإقامة صناعة بترو كيماوية، كصناعة أساسية تقوم عليها العديد من الصناعات.

ومع أن تعزيز علاقات الترابط والتشابك الأمامية والخلفية (وضمن القطاع الصناعي ذاته) أمر لا مناص منه للنهوض بالقطاع الصناعي بخاصة، وبالاقتصاد الوطني بصورة عامة إلا أن ذلك مرهون بتحقيق:

– فوائض زراعية هامة (تتأتى عن طريق رفع الغلة والإنتاجية مع الحرص على صيانة الموارد المائية من الهدر) وتكثيف جهود الاستكشاف للموارد الطبيعية واستغلال ما يثبت جدواه.

– ارتفاع القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي، بما يشمل– من بين أمور أخرى– على تحسين البنى التحتية للصناعة (بما في ذلك التمويل) وإقامة منشآت كبرى تفيد من اقتصاديات الحجم وإقامة صناعات أساسية وتكميلية وتغذوية لتقوية الروابط بين الفروع الصناعية وبين صناعات الفرع الواحد.

(٥) ومن السمات الأخرى التي يتسم بها قطاع الصناعات، التحويلية في هذا الإطار ما يتصل بصغر حجم المنشأة فمع أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية قد بلغ في العام ٢٠٠٠م (٣٠٤٤٧) منشأة، إلا أن إجمالي القيمة المضافة المتكونة من الصناعات غير النفطية لم تتجاوز ما مقداره (٤٢٣ مليون دولار). مرد ذلك أن نحو ٩٥,٥٪ منها هي من ذوات الحجم المتناهي في الصغر (التي تشغل ٤ عمال أو أقل) فيما لا يزيد عدد المنشآت التي تشغل ١٠ عمال فأكثر عن ٢٩٣ منشأة صناعية فحسب. ويعد صغر حجم المنشأة الصناعية عاملا رئيسيا من العوامل التي تعيقها، ليس من التطور والنمو فحسب، بل وتحد من قدرتها على البقاء في عالم اليوم. ويرجع ذلك إلى افتقارها إلى الأرضية التي تمكنها من الصمود في وجه المنافسة المحتدمة التي تنشأ عن العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة. فهي تفتقر إلى ما تتمتع به المنشآت الكبرى من مزايا تتمثل بالوفورات التي يهيؤها لها نمط الإنتاج الكبير، وإمكانيات إتباع أساليب إدارية متطورة وفرص رفع مستويات الإنتاجية والتأهيل والجودة بفعل ما تخصصه من أموال لأغراض الأبحاث والتطوير والتدريب والتأهيل، وإعادة التأهيل للعاملين فيها. هذا فضلا عما يتيسر للمنشآت الكبرى من إمكانية التعرف والتتبع اللصيق للمعطيات والمتغيرات الخارجية والتكيف معها، سواء ما اتصل منها بالتطور التقني وبأنواع التقنية ومصادرها المختلفة، وشروط اكتسابها، أو ما اتصل بقنوات الاستثمار والتمويل، أو ما اختص بأسواق استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج أو بأحوال المنتجين المنافسين أو بظروف العرض والطلب في الأسواق الخارجية، أو التغييرات التي تطرأ من وقت لآخر على تفضيلات المستهلكين وما إلى ذلك.

ولا يغيب عنا أيضا، أن المنشأة الكبرى تكون في وضع أفضل من حيث الملاءة عند التعامل مع الغير مما يجعلها أقدر من غيرها على استقطاب التمويل اللازم لمشروعاتها التوسعية سواء باللجوء إلى مؤسسات التمويل المصرفية وغير المصرفية أو عن طريق اجتذاب شركاء لها من الشركات الأجنبية المتخصصة أو بإصدار سندات دين للجمهور أو حتى بإصدار أسهم جديدة يكتتب فيها من قبل المساهمين الأصليين أو غيرهم.

ولعل عدم إحراز نجاح في الانتقال إلى المشروعات الكبرى يعود بالدرجة الأولى إلى التسيد شبه الكامل لنمط الملكية الفردية (والعائلية في أحسن الأحوال) للمنشأة الصناعية. وليس ثمة من عيب في نمط الملكية الفردية في حد ذاته. بيد أنه إذا ما كان قد أثبت نجاعته في بعض مجالات الأعمال (كتجارة التجزئة والخدمات ومجالات الاقتصاد الريفي وحتى في بعض الصناعات كورش الصيانة والإصلاح وورش النجارة وغيرها). إلا أنه لا يصلح لتلك الصناعات التي أصبحت – بطبيعتها معرضة لمنافسة خارجية محتدمة قد تهددها بالتوقف والزوال في المستقبل. ذلك أن الفرد أيا كانت إمكانياته المالية يعجز عن توفير تلك المقادير من الرساميل التي تتطلبها المشروعات الكبرى، والتي لا تتوفر إلا بالسعي إلى تعبئة لموارد مالية يحوزها أفراد طبيعيون أو معنويون من المجتمع عبر إنشاء شركات مساهمة، مغلقة أو مفتوحة (شركات اكتتاب عام).

● مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين

### المنتدى الاقتصادي العربي الصيني يبدأ الثلاثاء في بكين:

## وزير الصناعة والتجارة: سنطرح أمام المنتدى التسهيلات والفرص الاستثمارية في اليمن

■ صنعاء /سبأ/

ترأس الجمهورية اليمنية الجانب العربي المشارك في المنتدى الاقتصادي العربي الصيني الذي يبدأ أعماله يوم الثلاثاء القادم في بكين ويحضره عدد كبير من وزراء التجارة العرب ورجال الأعمال والهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار وممثلوا ثلاثمائة شركة استثمارية صينية .

وأوضح الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجاره رئيس وفد اليمن لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ لدى مغادرته صنعاء أمس ان المنتدى سيكرس لبحث اوجه التعاون التجاري والاستثماري بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية في مجالات النفط والغاز والمعادن والسياحة والخدمات المتعلقة بالنشاط التجاري والاستثماري وبرامج التنمية البشرية ،واضاف: ان الوفد اليمني سيطرح امام المنتدى فرص الاستثمار والتسهيلات التي تقدمها اليمن ودعوتها للاستثمار في عدد من المشاريع التي هي في سلم أولويات الحكومة ومنها مشاريع إمدادات الغاز ومشروع ميناء متعدد الاغراض في مدينة الحديدة وتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية الحرة في عدن وغيرها .

## لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب تلتقي في عدن بعدد من المستثمرين

■ ،، عدن/ سبأ/..

ناقشت لجنة التجارة والصناعة بمجلس النواب خلال لقائها أمس في الغرفة التجارية والصناعية بعدن عدد من رجال الاعمال والمستثمرين بالمحافظة.. الموضوعات والقضايا المتعلقة بعملية الاستثمار والصعوبات والعوائق التي قد تقف أمام المستثمرين.

وجرى خلال اللقاء بحث السبل الكفيلة بالتطبيق الفعلي لقانون الاستثمار وايجاد النافذة الواحدة في إجراءات الاستثمار وتعزيز المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات العربية والدولية وفقا للمميزات والضمانات العديدة التي يمنحها قانون الاستثمار.

ومن المقرر أن تقوم اللجنة بالنزول الميداني إلى عدد من المحافظات لتقييم سير عملية الاستثمار فيها ومن ثم رفع الملاحظات عن قضايا الاستثمار إلى مجلس النواب لمناقشتها ووضع الحلول والمعالجات لأية اشكاليات أو معوقات قد تواجه المستثمرين.

## اليابان تقدم معونات لإعادة الاعمار في السودان

■ ،، طوكيو/سبأ/..

قررت الحكومة اليابانية تقديم معونات بقيمة مائة مليون دولار امريكي للسودان للمساهمة في إعادة البناء بعد صراع داخلي دام عقدين من الزمن .

ونسبت وكالة انباء الشرق الاوسط الى مصادر حكومية يابانية القول: ان المساعدات ستخصص لإزالة الالغام الارضية والمساعدات في تدريب السودانيين على المهارات التقنية اللازمة لاعادة بناء البلاد.

واضافت المصادر ان الحكومة اليابانية تعتزم ارسال فريقا لتقصي الحقائق لمعرفة ما يمكن لليابان عمله للمساهمة في اعادة بناء البلاد على المدى الطويل ومن المقرر ان يعلن نائب وزير خارجية اليابان عن هذه المعونات يوم الاثنين القادم في مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد في النرويج.

يذكر ان اليابان قد اعلنت انها لاتنوي ارسال قوات الى السودان للمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة هناك .

## الأردن يسعى لإنشاء منطقة حرة مع العراق

■ ،، عمان/سبأ/..

أعلن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة الاردنية علي المدادحة ان انشاء منطقة حرة في الكرامة على الحدود الاردنية العراقية يهدف لاقامة ميناء بري لكافة الانشطة الاقتصادية ضمن خطة متكاملة تستمر لعام ٢٠٠٩م . وقدر المدادحة في تصريحات لصحيفة /العرب اليوم/ الاردنية عدد المستثمرين بهذه المنطقة بحوالي ٦٩ مستثمرا من مختلف الجنسيات العربية والاجنبية .. مؤكداً بأن هذا المشروع له اهمية خاصة باعتباره نافذة مباشرة على السوق الاقليمي وسوق الدول المجاورة وبالاخص السوق العراقي المتميز بالطلب الكبير على السلع والخدمات المحلية والاقليمية والدولية.

واشار الى ان ارتفاع رأس المال لدى المستثمرين في المناطق الحرة العامة والخاصة الى ١٤٢٩ مليون دينار العام الماضي وبنسبة ٢٠٪ اضافة الى حجم التجارة الذي وصل ٢٧٠٤ آلاف طن وبنسبة ٢٢٪ بينما بلغت البضائع والخدمات الخارجة بمبلغ ٢٤٢١ مليون دينار وبنسبة ٤٦٪.

## صندوق النقد يوافق على إعفاء زامبيا من ٣,٩ مليار دولار من الديون

■ لوساكا/ (رويترز)

■ قال صندوق النقد الدولي أمس السبت انه وافق على خطة لإعفاء زامبيا من ديون حجمها ٣,٩ مليار دولار بما يخفف عبء الدين المرهق عن كاهل الدولة الافريقية.

واضاف الصندوق في بيان مشترك مع البنك الدولي ان مجلس إدارته وافق على صفقة الاعفاء من الديون أمس الأول.

وقال البيان: الاعفاء من الديون بموجب مبادرة الدول الفقيرة الأثقل دينا سيتجاوز ٣,٩ مليار دولار .

## نمو الاقتصاد الصيني بنسبة ٨,٨٪

■ بكين/ شينخوا/..

حافظ الاقتصاد الوطني الصيني على تحقيق نمو بنسبة ٨,٨ بالمئة في الربع الاول من هذا العام.

قال التقرير ان نسبة زيادة اجمالي الناتج الوطني شهدت هبوطا خفيفا في هذا الفترة. وان ارتفاع طلب الاستهلاك وتوسيع طلب الصادرات هما قوة رئيسية في دفع النمو الاقتصادي.

توقع التقرير أن يكون نمو الزراعة قد ازداد ٣ بالمئة والاستثمارات ٢٤ بالمئة والقيمة المضافة للصناعة ١٧,٢ بالمئة في هذه الفترة، وذكر التقرير ايضا ان من المقدر ان تصل مبيعات السلع الاستهلاكية الاجتماعية بالتجزئة الى ١٤٥٤,٩٩ مليار يوان / ١٧٥,٩٣ مليار دولار امريكي بزيادة ١٣,٤ بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وفي هذه الفترة شهدت اسعار السلع استهلاكية زيادة ٢,٧ بالمئة أي اقل من ٠,١ نقطة مئوية عن نفس الفترة من العام الماضي و١,٣ نقطة مئوية عن كل العام الماضي.

## ألمانيا تحقق زيادة في إيراداتها من ضريبة القيمة المضافة

■ برلين/ (رويترز)

■ ،، قالت وزارة المالية الالمانية أمس السبت ان ايرادات الضرائب الاتحادية وعلى مستوى الولايات في المانيا ارتفعت حوالي ٤,٧٪ في مارس مقارنة بالعام السابق بما يتفق مع أحدث التقديرات الحكومية من نوفمبر.

ويؤكد هذا الاعلان تقريرا نشر في صحيفة هاندلسبلات الاقتصادية اليومية.

وقال متحدث باسم وزارة المالية لرويترز "يمكننا تاكيد الرقم"، وافاد المتحدث ان الوزارة ستنشر الارقام النهائية الاسبوع بعد القادم.

وأشار إلى أن ايرادات ضريبة القيمة المضافة جاءت قوية لكنه لم يعط أرقاماً محددة.

## شافيز يريد سعراً أعلى للنفط الفنزويلي

■ كراكاس/ (رويترز)

● قال الرئيس الفنزويلي امس الأول انه سيكون سعيدا بمزيد من الارتفاع في سعر نفط فنزويلا الذي قفز الى مستويات مرتفعة قياسية خلال الأسابيع القليلة الماضية.

واضاف شافيز في كلمة بثها التلفزيون الحكومي أن "سعر نفط (فنزويلا) عند ٤٠ دولارا (للبرميل) اكثر من جيد.. وإذا وصل الى ٥٠ دولارا فسيكون ذلك أفضل".

ووافقت منظمة أوبك الشهر الماضي على زيادة انتاج الخام بمقدار ٥٠٠ الف برميل يومياً للمساعدة في كبح الأسعار الجامحة.

وقال وزير النفط الفنزويلي رافائيل راميريز الاسبوع الماضي ان من السابق لاوانه تحديد ما اذا كانت أوبك تحتاج لإقرار زيادات أخرى في الانتاج.

وتحتل فنزويلا المركز الخامس بين مصدري النفط في العالم وهي مورد كبير للنفط والمنتجات المكررة إلى الولايات المتحدة.